LEGS

المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية

التماس أفضل السُبل: التوطين ومراعاة السياق المحلي وإضفاء الطابع المؤسسي

ورقة مناقشة حول المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية (LEGS)

أندي فيذرستون

المحتويات

الاختصارات والمختصرات ومسرد المصطلحات	3
1. معلومات أساسية حول ورقة المناقشة	4
2. التوطين وإضفاء الطابع المؤسسي ومراعاة السياق المحلي	4
2.1 ملخص المصطلحات وأهميتها	4
2.2 المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية والتوطين	5
2.3 الدروس المستفادة من هيئات المعايير الأخرى	7
3. التوصيات	10
3.1 التحوُّل إلى الرقابة اللا مركزية	10
3.2 إضفاء الطابع الديمقراطي على المعايير وتوطينها	11
3.3 تنويع فرص التدريب	11
3.4 توثيق الأدلة	12

الاختصارات

ADCAP	برنامج بناء قدرات المُسنين وذوي الإعاقات	NEMA	الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ
AoR	نطاق المسؤولية	NGO	منظمة غير حكومية
BLAC	برنامج بروك أمريكا اللاتينية والكاريبي	OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CHS	معيار إنساني أساسي	PRIM	مصفوفة تحديد الاستجابة التشاركية
CaLP	شراكة التعلم النقدي	SEEP	مشروع تقييم المشاريع الصغيرة
CPMS	المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني	SINAPRED	النظام الوطني للوقاية والتخفيف والاهتمام بالكوارث
DPP	خطط الاستعداد للكوارث	TOT	تدريب المدربين
HSP	شراكة المعايير الإنسانية	UN	الأمم المتحدة
INEE	الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ	UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين
LEGS	معايير وإرشادات الطوارئ الخاصة بالماشية	WHS	القمة العالمية للعمل الإنساني
MERS	المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي		
NDMA	الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث		

المصطلح	الوصف
مراعاة السياق المحلي	مراعاة السياق المحلي هو أحد جوانب التوطين وعملية تراعي الوضع المحلي عند تفسير المعايير الحالية وتهيئة المؤشرات للتطبيق الهادف. وتكمن أهميتها في أنها تؤدي لزيادة فاعلية المساعدات الإنسانية وتساعد الممارسين على تعظيم الفرص المحلية وتقليل الأخطاء[1].
إضفاء الطابع المؤسسي	الإجراءات المُتخذة لإدماج مفهوم أو نهج في مؤسسة.
الصفقة الكبرى	الصفقة الكبرى التي تم إطلاقها خلال القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول في مايو 2016 هي اتفاقية بين الجهات المانحة ومنظمات العمل الإنساني التي التزمت بمنح الأشخاص المحتاجين المزيد من الموارد وتحسين كفاءة وفاعلية العمل الإنساني[2].
التوطين	تعتبر الاستجابة الإنسانية موطَّنة عندما تشارك جهة مستجيبة محلية معنية بالعمل الإنساني في دورة البرنامج بالكامل - تقييم الاحتياجات وتصميم البرنامج وتنفيذه والمراجعة والتقييم النهائيين (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2017)
القمة العالمية للعمل الإنساني	كانت القمة العالمية للعمل الإنساني دعوة عالمية للعمل وجهها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون. تضمنت القمة ثلاثة أهداف رئيسية: (أ) بث روح الحماس وتعزيز الالتزام تجاه العمل الإنساني والطابع العالمي للمبادئ الإنسانية، (ب) إطلاق مجموعة من الإجراءات الملموسة والالتزامات التي تهدف لتمكين الدول والمجتمعات للاستعداد بشكل أفضل للأزمات والاستجابة لها، والتحلي بقدرة أكبر على الصمود في وجه الصدمات، (ج) مشاركة أفضل الممارسات التي تساعد في إنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم، وتعيين الأشخاص المناسبين في المراكز الحيوية في العمل الإنساني، وتخفيف المعاناة.

1 اسفير، العمل باستخدام المعايير الإنسانية في السياقات المحلية، 16 سبتمبر 2016. متاح على الموقع https://www.spherestandards.org/working-with-universal-standards-in-local-contexts/.

2 انظر https://interagencystandingcommittee.org/about-the-grand-bargain.

1. معلومات أساسية حول ورقة المناقشة

تتضمن استراتيجية LEGS الحالية التزامًا بالعمل على زيادة توطين نهج LEGS بين الأطراف المعنية ومجتمع ممارسة LEGS. ويشمل هذا المسائل المتعلقة بالملكية والتحكم في العمليات إلى جانب دعم الجهات الفاعلة المحلية في ربط LEGS بسياقها المحلي المناسب لأوضاعها الخاصة. وهناك جانب أساسي في خطة LEGS الاستراتيجية مرتبط بذلك، وهو إدراك الحاجة لاعتماد نهج LEGS وإضفاء الطابع المؤسسي عليه بشكل أكبر على المستويين القُطري والمحلي، فضلاً عن المستوى العالمي (LEGS 2018).

تهدف ورقة المناقشة لتقديم ملخص للمسائل المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على المعايير وتوطينها بهدف تقديم التوصيات للجنة أمناء ومستشاري LEGS حول كيفية تضمين هذه المسائل في استراتيجية LEGS المستقبلية وتمثيلها بشكل أفضل في النسخة التالية لكُتيب LEGS. تضمنت المنهجية استعراض المراجع ذات الصلة وإجراء المراجعات شبه الهيكلية مع باحثين رئيسيين بمن فيهم كوادر LEGS، وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة الاستشارية وباحثون من مجتمع ممارسة LEGS، إلى جانب أعضاء في شراكة المعايير الإنسانية. تعرض هذه الورقة الموجزة المسائل والتوصيات الرئيسة الواردة بجميع أوراق المناقشة الكاملة.

2. التوطين وإضفاء الطابع المؤسسي ومراعاة السياق المحلي

2.1 ملخص المصطلحات وأهميتها.

تصف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عملية توطين الاستجابة الإنسانية بوصفها إظهار التقدير والاحترام للقيادة وتعزيزها من جانب السلطات المحلية والنهوض بقدرات المجتمع المدني المحلي في العمل الإنساني، من أجل سد احتياجات فئات السكان المتأثرة بشكل أفضل ولإعداد الجهات الفاعلة الوطنية للاستجابة الإنسانية في المستقبل. وهي تَعتبر الاستجابة الإنسانية موطَّنة على وجه الخصوص عندما تشارك جهة مستجيبة محلية إنسانية في دورة البرنامج بالكامل: تقييم الاحتياجات وتصميم البرنامج وتنفيذه والمراجعة والتقييم النهائيين (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2017).

لأغراض هذه الورقة الإرشادية، فإن إضفاء الطابع المؤسسي يتمثل في الإجراءات المُتخذة لإدماج مفهوم أو نهج في مؤسسة. قدمت دراسة حديثة أجرتها كلٌّ من كلية لندن للعلوم الاقتصادية ومشروع اسفير نموذجًا بسيطًا لتحديد عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير الإنسانية وفهمها بشكل عملي (انظر الشكل 1).

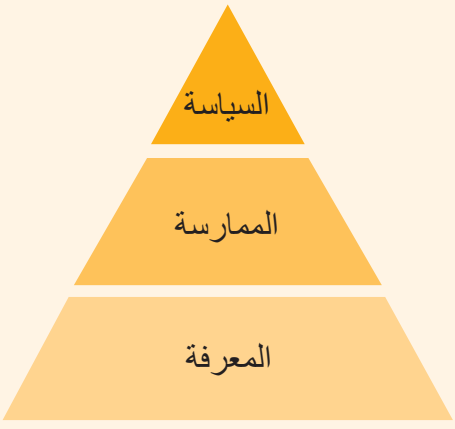

مستوى المعرفة: هذا هو أدنى مستويات الاعتماد، حيث تكون الكوادر على دراية بالإرشادات والمعايير وملمة بمزايا استخدامها في الاستجابة الإنسانية والتخطيط للعمل الإنساني.

مستوى الممارسة: تكون الكوادر على دراية بالإرشادات والمعايير وتستخدمها في الاستجابة الإنسانية. غير أنها لم تتخذ الطابع المؤسسي بعد، ومن ثم يتوقف استخدام المعايير والمبادئ من عدمه على الأفراد

مستوى السياسة: يتم اعتماد الإرشادات والمعايير في سياسة إدارة الكوارث المحلية أو الوطنية وتضمينها في الأُطر التشريعية. وفي هذا المستوى، لا يصبح استخدامها يعتمد على المعرفة الفردية.

الشكل 1: مستويات اعتماد المعايير والمبادئ بواسطة السلطات المحلية والوطنية (مقتبس من Giles et al 2019)

مراعاة السياق هو أحد جوانب التوطين وعملية تراعي الوضع المحلي عند تفسير المعايير الحالية وتهيئة المؤشرات لتطبيقها بشكل مثمر. وتكمن أهميتها في أنها تؤدي لزيادة فاعلية المساعدات الإنسانية وتساعد الممارسين على تعظيم الفرص المحلية وتقليل الأخطاء[3]. وهي تؤدي دورًا مهمًا في إضفاء الطابع المؤسسي حيث إنها من خلال مراعاة السياق عند تطبيق الإرشادات والمعايير تعتبر أكثر ارتباطًا بالسلطات المحلية والوطنية، والجهات الفاعلة المعنية بإدارة الاستعداد والاستجابة للكوارث والأزمات. وعند تطبيقها بأسلوب جامع ورسمي، ودعمها بالمشاركة القوية، يمكن كذلك استخدام عملية مراعاة السياق كفرصة تكتسب الجهات الفاعلة خلالها شعورًا أكبر بالملكية للإرشادات والمعايير (راجع Giles et al. 2019). وبهذه الطريقة يمكن اعتبار مراعاة السياق عامل تحفيز مهم لإضفاء الطابع المؤسسي.

2.2 المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية والتوطين

2.2.1 كُتيب المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية

كشفت مراجعة كتيب LEGS مقابل تعريف التوطين الوارد أعلاه عن النتائج الرئيسة التالية:

- لم يُشَر إلى "التوطين" بشكل صريح، وإنما تظهر المبادئ الأساسية بوضوح في الكتيب
- تعتبر المشاركة هي قوام نهج LEGS ومع ذلك لا توجد إشارة صريحة للمسائل الأعم المتعلقة بالمساءلة تجاه الأشخاص المتأثرين
- تمت الإشارة إلى أهمية العمل مع المؤسسات الحكومية/غير الحكومية ولكن لا توجد أدوات مصاحبة لتوجيه عملية مراعاة السياق عند تطبيق المعايير الفنية
- هناك مجال لضمان أن تكون لغة التوطين أكثر وضوحًا عبر الفصول الفنية

2.2.2 التدريب على LEGS

كشفت المقابلات الشخصية مع مدربي وممارسي نهج LEGS عن أدلة مختلطة حول مساهمة التدريب على LEGS في تعزيز التوطين وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. من الناحية الفنية، حظي التدريب بإشادة بالغة، ومع ذلك كان ضمان أن تكون النتائج مملوكة محليًا وأن يتم نقل المعرفة بشكل مستدام وفعال هو ما تطلب مساحة للتفكير على النحو التالي:

- أهمية تكييف برنامج التدريب ليناسب السياق المحلي، وعلى وجه الخصوص ربط مواد التدريب بالسياق المحلي، على الرغم من وجود أمثلة إيجابية من منغوليا وغيرها
- مزايا دعم التخطيط للعمل المحلي كجزء من التدريب، كما أوضح برنامج بروك في أمريكا اللاتينية من بين آخرين
- السعي لأن يكون التدريب والمدربون لا مركزيين بهدف تعزيز الملكية والاستدامة
- التحدي المرتبط باستمرار مزايا وفوائد التدريب

3 اسفير، العمل باستخدام المعايير الإنسانية في السياقات المحلية، 16 سبتمبر 2016. متاح على الموقع https://www.spherestandards.org/working-with-universal-standards-in-local-contexts/.

2.2.3 من الممارسة إلى السياسة – أمثلة على إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية

كشفت المقابلات الشخصية التي أُجريت مع أعضاء مجتمع ممارسة LEGS ومراجعة مواد دراسات الحالة عن نتائج مختلطة بشأن جهود إضفاء الطابع المؤسسي على LEGS التي شهدت نجاحًا كبيرًا، كما كشفت عن وجود تحديات في استمرار هذه الجهود، وفي تحقيق نفس التقدم في البلدان التي تشهد تطبيق LEGS بشكل تجريبي.

في إثيوبيا، يتم الرجوع إلى LEGS في الإرشادات الوطنية (NG) عند تنفيذ التدخلات الإغاثية المتعلقة بالماشية في مناطق الرعي بدولة إثيوبيا (وزارة الزراعة والتنمية الريفية 2008) ويتم تطبيقها على أرض الواقع. كشف تقييم سريع أُجري في 2017 عن ارتفاع مستويات الوعي والفهم بمعايير وإرشادات LEGS والإرشادات الحكومية عبر الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مناطق التركيز الرعوي، ويعزو ذلك بدرجة كبيرة إلى التدريب، ومع ذلك لا تعتبر هذه المعرفة شاملة، وتتناقص تدريجيًا بين المستوى الإقليمي والمحلي كما تتناقص بمرور الوقت. (Watson et al. 2016; انظر أيضًا No author 2017). يعتبر الفشل في تطبيق المعرفة في بعض الحالات ناتجًا عن عدة عوامل منها نقص الثقة ومرور فترة طويلة على التدريب وتغيير الموظفين والافتقار إلى القدرات الفنية في تدخلات الطوارئ المتعلقة بالماشية. وقد اعتُبر دور الجهات المانحة في دعم تضمين LEGS/NG في مرحلة تصميم البرامج واعتمادها مطلبًا مهمًا للممارسة الفعالة.

أُلقِي الضوء على الممارسات الجيدة في كينيا حيث لجأ الموظفون الفنيون بالمنطقة لتعميم استخدام LEGS في دورة أنشطتهم وأظهرت مراجعة الممارسات وجود التنسيق القوي مع المنظمات غير الحكومية في استخدام الإرشادات. ونتيجة تطبيق LEGS، تمكنت الكوادر الحكومية من تقييم الموقف، والتخطيط المسبق لحدوث الجفاف الموسمي وتقديم عطاءات للحصول على التمويل بناءً على معلومات الإنذار المبكر (Coupe and Kisiangani 2013).

أبرزت المقابلات الشخصية التي أُجريت مع كوادر الوكالة في كينيا أيضًا أن الهيئة الوطنية لإدارة الجفاف قد اعتمدت LEGS وكان الكُتيب يُستخدم حاليًا كمرجع للاستعداد والاستجابة. ترتب على ذلك تأثير LEGS على الممارسات المتبعة بوصفه وثيقة مرجعية مهمة، غير أنه لم يكن مؤثرًا على مستوى السياسة. كانت هناك مخاوف تجاه افتقار الكوادر الحكومية للفهم الشامل بالإرشادات والمعايير المرتبطة بـ LEGS، كما أن ارتفاع معدل تدوير الموظفين في الأقسام والوزارات الأساسية قد أدى لتفاقم هذه المشكلة.

ساد كذلك الشعور العام ببطء تعلم الحكومة المركزية من التجربة السابقة وتضمين الدروس المستفادة في أنظمة التنفيذ الخاصة بها، وعلى وجه الخصوص بصعوبة توجيه هذه الدروس لمستوى أعلى داخل المؤسسات الحكومية.

تعطي منغوليا مثالاً آخر على التأثير الكبير الذي أحدثته معايير وإرشادات LEGS على السلطات الوطنية والإقليمية. بفضل جهود منظمة ميرسي كوربس، اعتمدت الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ LEGS وجرى تطبيقها على خطط الحماية من الكوارث التي تم تعميمها في مختلف أنحاء الدولة لمنع التأثيرات السلبية للكوارث الطبيعية والاستجابة لها وتخفيفها. تستخدم وكالات إدارة الطوارئ في جميع المناطق أدوات LEGS لتحسين خططها القائمة للحماية من الكوارث. وقد اعتُبرت الأدوات وثيقة الصلة بالسياق في منغوليا.

يقدم برنامج بروك أمريكا اللاتينية والكاريبي في نيكاراجوا مثالاً على النهج الشامل لمشاركة الهيئات الحكومية، لا سيما النظام الوطني لمنع الكوارث وتخفيفها والإغاثة من الكوارث (SINAPRED، Sistema Nacional de Prevención, Mitigación y Atención a Desastres). منذ عام 2018، يتعاون البرنامج مع SINAPRED لإدماج الماشية في خطط إدارة المخاطر في حالات الطوارئ. تأتي LEGS في صميم هذه العملية، من خلال التدريب وعبر ربطها بالسياق وتضمينها في أدوات إدارة المخاطر في حالات الطوارئ في نيكاراجوا.

2.3 الدروس المستفادة من هيئات المعايير الأخرى

يستخدم هذا القسم ممارسة طبَّقها أعضاء آخرون في شراكة المعايير الإنسانية والمقابلات الشخصية مع باحثين رئيسيين للوقوف على محاولات الآخرين لتعزيز التوطين وإضفاء الطابع المؤسسي، والاستراتيجيات التي اتبعوها لتحقيق ذلك.

2.3.1 التعامل مع الحكومة

على المستوى المؤسسي، يؤدي التواصل المستمر بداخل الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث (NDMA) أو الوزارات الحكومية أو السلطات المحلية لتسهيل المناقشات إلى حد كبير ويسمح لكلا الطرفين بالانخراط في مناقشة حرة ويفتح المجال لإقامة التدريبات وورش العمل وإضفاء الطابع المؤسسي على نطاق أوسع. حقق مشروع اسفير ذلك باستخدام نقاط الاتصال على مستوى البلد والذين قد يكونون أفراد أو منظمات أو ائتلافات. فيما يطمح هؤلاء الأشخاص بالتعامل مع الحكومة، تشير الأدلة إلى أن لديهم قابلية للتركيز على الوكالات الإنسانية عوضًا عن الحكومة بشكل أعم (Giles et al. 2019).

وقد ساد اعتراف واسع النطاق خلال المقابلات الشخصية بأن التعامل مع المؤسسات الحكومية قد أعاقه الافتقار إلى الوضوح حول أي أجزاء من المؤسسات الحكومية التي يجب التعامل معها. وازدادت العراقيل في الدول ذات الأنظمة الحكومية المتردية أو اللا مركزية. بالنسبة للمعايير القائمة على القطاعات مثل LEGS، ربما تتكون أقوى التحالفات في الوزارة أو الدائرة الحكومية المختصة، فيما يتواجد أغلب صانعي القرارات المؤثرين في مكان آخر. في كينيا، حيث تحقق بعض النجاح في إضفاء الطابع المؤسسي على LEGS على مستوى الهيئة الوطنية لإدارة الجفاف، اقتضى نقل صلاحيات الحكومة الذي تم في عام 2013 التعاون على مستوى الدولة، وكان ذلك محفوفًا بالعديد من التحديات مع الأخذ في الاعتبار عددها الكبير (47).

بالإضافة إلى ذلك، بدلاً من استهداف المتخصصين في قطاعات معينة وحدهم، للتأثير على مخصصات الميزانية في كينيا، هناك أيضًا حاجة للتعامل مع حكام المقاطعات فضلاً عن مديري الخدمات البيطرية. كان الوقت، وأيضًا أهمية فهم ديناميات القوة وبنية اتخاذ القرارات الحكومية، من المسائل الضرورية، ويرتبط بذلك الحاجة لوجود نقطة تنسيق أو "جهة مناصرة" مؤثرة لنجاح التعامل واستمراره.

وقد اعتُبر التخطيط للعمل المشترك من جانب نقاط التنسيق والوكالات والحلفاء في الحكومة مكونًا أساسيًا للنجاح، ولكن يسود أيضًا الاعتراف بأن ذلك الأمر نادر الحدوث إلى حدٍ كبير. ينطوي هذا النهج على إمكانية تعزيز الفهم بالسلطة والتأثير، بالإضافة إلى إفساح المجال لتطوير تكتيكات التعامل مع أعضاء الحكومة المؤثرين. ومع ذلك، كانت هناك أيضًا شواغل متعلقة بالوقت والموارد المطلوبة. يسعى أحد أعضاء شراكة المعايير الإنسانية على الأقل، وهي المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي (MERS)، لإعادة التوازن بين تكاليف ومزايا العلاقة بتوفير الدعم الصريح للمنظمات المستضيفة لنقاط التنسيق من خلال التزام متبادل بتعيين أفراد يعملون كنقاط تنسيق تطوعية وخبير في المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي للكوادر والشركاء، على أن تتولى شبكة مشروع تقييم المشاريع الصغيرة (SEEP) توفير التدريب والدعم الفني وتكاليف الانتقال.

2.3.2 تعزيز جدوى المعايير من خلال ربطها بالسياق

يتسم ربط المعايير بالسياق بأهمية كبيرة ليس فقط للوصول إلى النتيجة النهائية (المعايير المُهيأة والمستخدمة على نطاق واسع في الدولة كمصدر إرشاد وتوجيه للسياسات والممارسات والتخطيط للطوارئ والاستراتيجيات وما إلى ذلك) وإنما أيضًا كعملية في حد ذاتها، لأنها تساعد في إنشاء مجتمع قوي من الممارسين وواضعي السياسات المنوط بهم تطوير وتنفيذ البرامج عالية الجودة والمسؤولة.

إن تكييف المؤشرات لضمان ارتباطها بالسياقات المتنوعة متأصل في معايير اسفير، ومع ذلك فهو أحد الجوانب الذي يساء فهمها في كثير من الأحيان، أو تُنفَّذ بشكل سيء. وتتمثل تجربة استفير في اختيار الحكومات نُهُجًا مختلفة للغاية لبلوغ ذلك المقصد، بعض هذه الحكومات اعتمدت المؤشرات كما هي، فيما سعت بعضها لتكييفها حسب ظروفها الخاصة أو كنقطة انطلاق لتطوير المعايير الوطنية بنفسها. للمساعدة في هذه العملية، طوَّر مشروع اسفير عددًا من الأدوات لربط المعايير بالسياق (من بين الأمثلة على هذه الأدوات أداة اسفير للتقييمات، وأداة اسفير للرصد والتقييم وأداة اسفير للاستجابات الحضرية).

هناك العديد من الأمثلة على المعايير المرتبطة بالسياق أو المُكيَّفة، وقد أعدَّ كلٌّ من الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE)، ومشروع اسفير والمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني (CPMS) مجموعة من دراسات الحالة. طوَّرت كلٌّ من الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ والمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني حزمًا لتوجيه عملية ربط المعايير بالسياق (تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني 2019؛ الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ 2019).

وبالإضافة إلى ضمان الارتباط بالمؤشرات، هناك ميزة ثانية لربط المعايير بالسياق وهي معالجة التصورات السلبية عنها لكونها أجنبية أو دولية. قبل عملية التشاور الوطنية في إندونيسيا، أبدى مسؤولو الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث مقاومة كبيرة لاستخدام كُتيب اسفير، لأن الاعتقاد السائد كان أنه ينبغي على إندونيسيا تحديد معاييرها الخاصة (Giles et al. 2019). تعتبر ترجمة المعايير إلى اللغة المحلية وسيلة مهمة تساعد في التغلب على هذا التصور وغيره من الأفكار الأخرى الخاطئة. كما أنها تجعل إدماج المعايير في السياسات والممارسات الوطنية أكثر سهولة. ويسهل استخدام الكُتيبات المترجَمة في التدريب وتوزيعها عملية الترويج للمعايير.

2.3.3 التشجيع على الإقبال على المعايير بإبرام الشراكات

الشراكة هي طريقة مُتبعة من قبل العديد من المبادرات المتعلقة بالمعايير لتعزيز المشاركة والتشجيع على الإقبال على المعايير ودعم إضفاء الطابع المؤسسي عليها. ساعدت المقابلات الشخصية مع أعضاء شراكة المعايير الإنسانية واستعراض المراجع على توفير مجموعة من النُهج التي تم اعتمادها، والنتائج التي تحققت بناءً على ذلك.

الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

تهدف أغلب المبادرات المتعلقة بالمعايير للشراكة مع وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية. وهي أداة مهمة لتنفيذ المعايير، ويساعد الحضور الجغرافي واسع النطاق للعديد من المنظمات الدولية في تحقيق تقدم كبير. وهناك حافز ثانوي للمشاركة مرتبط بذلك وهو لأغراض الدعوة والترويج للمعايير، على الرغم أن أعضاء شراكة المعايير الإنسانية المختلفين قد حققوا مستويات متباينة من المشاركة، فبالنسبة لبضع الأعضاء، ربما تبدي الوكالات المشاركة التزامًا غير رسمي تجاه الاعتراف بالمعايير والترويج لها على المستوى الداخلي، وهو أمر مفيد، ولكن يعني إمكانية تعريضها للمنافسة مع المعايير الداخلية والخارجية الأخرى. وبالنسبة للبعض الآخر، يرتفع سقف التوقعات إلى حد بعيد. ومن بين الأمثلة على ذلك الشراكة بين اتحاد برنامج بناء قدرات المسنين وذوي الإعاقات (ADCAP الذي شارك في تطوير المعايير المتعلقة بالعمر والإعاقة) ومنظمات في المملكة المتحدة وكينيا وباكستان لتنفيذ مبادرات الإدماج في منظماتها. عيَّن برنامج ADCAP وشركاؤه عبر اتفاقية رسمية مسؤول إدماج واحدًا في كل المنظمات المُنفذة للمعايير حصل على الدعم من خلال مبادرات التعلم والتدريب لإدارة عملية التعلم والتغيير في منظمته والمنظمات الشريكة.

وهناك مثال آخر على ذلك وهي المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي والتي تُعبر عن المستوى الأدنى للأنشطة المطلوبة لدعم الانتعاش الاقتصادي للفئات السكانية القابلة للتضرر في أعقاب الأزمات. في حين تتبع معايير MERS مجموعة من النُهج لدعم إضفاء الطابع المؤسسي، فإن أحد هذه المعايير يركز على إدماج المعيار في استراتيجية الشمول الاقتصادي لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين. تطور هذا النهج على مدى أربع سنوات وشمل التدريب وتطوير السياسة والدعم (UNHCR 2019). ويعتبر إضفاء الطابع المؤسسي على معايير MERS في نهج المفوضية اعترافًا ضمنيًا بفوائد المعايير، غير أنه يزود MERS كذلك بجهة مناصرة قوية للاستفادة من الدعم والمشاركة في مكان آخر.

إدماج مبادرات المعايير في المجموعات النوعية[4] ومجالات المسؤولية وفرق العمل

تربط العديد من أعضاء شراكة المعايير الإنسانية صلات مباشرة بالمجموعات النوعية، والتي من بينها الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (المرتبطة بالمجموعة النوعية للتعليم)، والمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني (ترتبط بمجال مسؤولية حماية الأطفال) والمعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي (ترتبط بفرق العمل المعنية بالشؤون النقدية) إلى جانب شراكة التعلم النقدي (ترتبط كذلك بفرق العمل المعنية بالشؤون النقدية). تتمثل ميزة إدماج مبادرة المعايير في إحدى المجموعات النوعية في قدرتها على الوصول المباشر إلى الهياكل على المستوى القُطري (في الدول حيث يتم تعميم المجموعات) وكثيرًا ما يشمل ذلك الوكالات الحكومية المحلية والوطنية والوكالات غير الحكومية. وبناءً على ذلك، فهي تحظى بالقدرة على التأثير والدعوة للمشاركة وإضفاء الطابع المؤسسي على المعايير. وهي أيضًا تضم منصة تنسيق مُكلَّفة بتحسين الجودة ودعم التعلم، ويتسق هذا مع أهداف LEGS على المستوى القُطري.

تعد MERS أحد الأمثلة الجيدة على مشاركة المجموعة النوعية، إذ تغتنم الفرصة للتعامل مع الشركاء المحليين والدوليين. وهي تعترف بمحدودية الوقت والموارد المتاحة للمنظمات الأصغر حجمًا العاملة في مناطق الأزمات والتي يجب أن تُخصَّص لتطوير مهارات الكوادر والارتقاء بجودة البرامج. العثور على هذه المنظمات والوصول إليها عن طريق شبكات المجموعات النوعية الإقليمية هو أول خطوة مهمة يجب اتخاذ عند اعتماد معايير MERS.

4 المجموعات النوعية: مجموعات من المنظمات الإنسانية التابعة وغير التابعة للأمم المتحدة في كلٍ من القطاعات الرئيسية للعمل الإنساني، مثل الماء والصحة والشؤون اللوجستية. وقد حددتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) ولها مسؤوليات واضحة متعلقة بالتنسيق.

كما أن توفير التدريب من خلال المجموعات النوعية أو فرق العمل يسمح بالتفاهم المشترك حول جودة البرنامج لإمكانية تطويره عبر مجموعات النظراء العاملة في نفس المواقع. وبالتالي، يمكن التماس تقديرًا أكبر للتحديات والتغييرات المطلوبة للتدخلات عبر مجموعات النظراء ومناقشة زيادة التعاون في تصميم وتنفيذ التدخل. يضمن هذا تلقي الفئات السكانية المتأثرة بالأزمات التدخلات بنفس مستوى الجودة من المنظمات المختلفة التي تعمل في نفس المنطقة إلى جانب تخفيف المخاطر المتعلقة بتقويض التدخلات بعضها بعضًا.

التعامل مع الأوساط الأكاديمية

هناك اعتراف واسع النطاق بقيمة تعزيز مشروع اسفير في الجامعات والأوساط الأكاديمية، حيث إنه في الدول التي اعتُمدت فيها معايير ومبادئ اسفير على نطاق واسع، تتبع نقاط التنسيق نهجًا استباقيًا لضمان إدراج مشروع اسفير في المناهج التعليمية بالجامعات (Giles et al. 2019). من خلال إدماج المشروع في المناهج الدراسية والمشاركة في ورش عمل تطبيقية، تتعاظم الفرصة لزيادة الاعتراف بالمعايير والإلمام بها، فضلاً عن تحقيق المزيد من التغييرات السلوكية بين صانعي القرارات الطامحين والمسؤولين الحكوميين المستقبليين.

2.3.4 دعم إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير من خلال تطوير الإرشادات

طورت مجموعة صغيرة من أعضاء HSP إرشادات محددة حول إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير. ينطبق ذلك حيثما تكون المعايير جامعة وتحظى بأهمية كبيرة فيما بين المنظمات، مثلما الحال مع المعايير الإنسانية الجامعة لكبار السن وذوي الإعاقات التي طورت دليلاً للممارسات الجيدة لتضمين مسألة الإدماج في السياسات والممارسات الإنسانية (Akerkar and Bhardwaj 2018).

2.3.5 تحدي إطلاق العنان للمعايير – عدم التشدُّد في مراقبة الجودة مع زيادة الإقبال على تطبيقها

تحدث العديد من أعضاء HSP عن ضرورة إطلاق العنان للمعايير لمنحها قبلة الحياة وربطها بالسياق المحلي. وأقروا بحقيقة أن هذا قد يؤدي إلى صعوبات في الرقابة على الجودة، ولكن ساد الشعور بوجود مزايا جمة لذلك، ترتبط على وجه الخصوص بالفهم والمشاركة والملكية. طرح العديد ممن أُجريت المقابلات الشخصية معهم التحدي المتعلق بوجود مكاسب قليلة إذا كانت لدينا مجموعة رائعة من المعايير التي ينخفض الإقبال عليها نتيجة الرقابة المشددة والإدارة الصارمة. لم يكن أحد أعضاء HSP على دراية بترجمة معاييره إلى اللغة الروسية والأوكرانية، ومع ذلك ساد القبول العام بأن الملكية المحلية والابتكار قد عززا نشر المعايير وزيادة استخدامها.

2.3.6 بعيدًا عن التدريب – توسيع نطاق العمليات لتيسير المزيد من المشاركة

التدريب هو جزء أساسي في جميع استراتيجيات أعضاء HSP وقد اعتُمدت مجموعة من النُهج في هذا الصدد. كان النهج الذي اعتمدته LEGS حتى تاريخه والمتمثل فقط في استخدام التدريب المعتمد وليس مشاركة منهج التدريب على أحد طرفي النقيض، فيما أوكلت النُهج الأخرى قدرًا أكبر من الرقابة للوكالات الأعضاء وموفري التدريب بهدف زيادة الترويج للمعايير. يقترن هذا النهج الأخير بإصدار حزم تدريب شاملة تتضمن ملاحظات ومنشورات ومواد داعمة تفصيلية أخرى للمدرب والدورة التدريبية. هذا، ويدعم بعض أعضاء HSP مجموعة كبيرة من نُهج التدريب. تعتبر CaLP من الأمثلة الجيدة على هذا، فهي تستخدم قائمة من المناهج التي تشمل وحدات التعلم الإلكتروني[5]، بالإضافة إلى دورات تدريبية تُنظمها المؤسسات الشريكة في التدريب ومُدربون معتمدون من جانب CaLP[6]. نتيجةً لمراجعة برنامج التدريب الأخيرة، تخطط LEGS لمراجعة نهجها وإطلاق منهج التدريب الذي يمتد 3 أيام في المجال العام، مع الاحتفاظ بالتحكم في عملية تدريب المدربين (TOT) ومواصلة منح شهادات الاعتماد لمدربي LEGS.

الدروس المستفادة من تنفيذ دورات تدريب المدربين التابعة لمشروع اسفير تلقي الضوء على أهمية أن يتركز التدريب على تعلم كيفية تطبيق الكُتيب بأنسب الطرق، وليس التركيز على برنامج تدريب محدد مسبقًا. ومن بين تداعيات ذلك أن التدريب الرسمي لا يكون دائمًا هو أنسب الطرق لمشاركة الأطراف المعنية. تعكس تعليقات الباحثين الذين أُجريت معهم المقابلات الشخصية خلال بحث ورقة المناقشة هذا التوجه، وهو أن هناك أنشطة إضافية مثل المراجعات أو المحاكاة تلعب دورًا مهمًا في مشاركة الأطراف المعنية.

5 https://www.calpnetwork.org/learning-tools/e-learning/.

6 https://www.calpnetwork.org/learning-tools/trainers-and-training-partners/.

2.3.7 تعزيز المشاركة من خلال إنشاء مجتمع الممارسة والأدلة

تعتبر CaLP مثالاً جيدًا بشكل خاص على مجتمع الممارسة الحيوي، المرتبط بتطوير وجمع ونشر البحوث والأدلة المهمة. تتكون شراكة التعلم النقدي (CaLP) مما يزيد على 150 مؤسسة وأكثر من 5000 فرد في قطاع العمل الإنساني، وتعتمد على التعلم ومشاركة المعرفة والتواصل والتنسيق بشأن الاستخدام الأنسب للنقد والقسائم في الاستجابة الإنسانية. يتجلى هذا النهج المجتمعي في سعي CaLP لإشراك أعضائها في العديد من المنتديات التفاعلية التي تشمل مجموعات النقاش (DGroups[7]) والأنشطة في مختلف المناطق. ويمكنها كذلك الاستفادة من وجود فرق العمل النقدية المضمنة في بنية العمل الإنساني الموجودة في العديد من البلدان. تعتبر المجموعة الكبيرة من الوثائق التي يمكن الوصول إليها عبر موقع الويب ذات أهمية كبيرة لـ CaLP وأعضائها[8]. وقد لعب تطوير التعلم القائم على الأدلة والترويج له دورًا مهمًا في إنشاء واستمرار مجتمع الممارسة.

3. التوصيات

إن التحوُّل الذي طرأ على LEGS من مجرد مشروع في 2009 إلى منظمة مستقلة اليوم يعتمد على جدارة وفائدة منتجها الرئيس، وهو الكُتيب. ويدل الانتشار الواسع للإرشادات والمعايير التي يتضمنها الكتيب والحماس تجاه استخدامها على مدى أهميتها وفاعليتها في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. كان مستوى المشاركة المستمرة والملكية من جانب الجهات التي تحظى بإمكانية تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها، وهي الحكومة والسلطات المحلية والمنظمات الوطنية والمحلية، هو ما شهد صعوبة أكبر في التنفيذ، مثل تضمين معايير وإرشادات LEGS في السياسة وليس فقط الممارسة.

تستند التوصيات التالية إلى نتائج واستنتاجات هذه الدراسة. وتراعي إدارة LEGS التوصيات الصادرة عن مراجعة تدريب LEGS الأخيرة إلى جانب توصيات هذه الدراسة.

3.1 التحوُّل إلى الرقابة اللا مركزية

يعتبر تخلي بعض أعضاء HSP عن أحد مستويات الرقابة على التدريب ومواد التدريب قد أدى لتعزيز الإدماج والملكية. ربما يكون لهذا التحول تداعيات متعلقة بمراقبة الجودة، غير أن الأدلة (التي استنتجها هذا البحث على الأقل) تدل على أن من الأهمية بمكان جعل أدوات السلطة والمسؤولية أقرب لمن يقومون بتنفيذ المعايير والاستفادة منها.

مع الأخذ في الاعتبار القيود المتعلقة بالموارد، يبدو أن النهج الحالي الذي تعتمده LEGS بالعمل مع مجموعة صغيرة من البلدان التجريبية مدروس وضروري، كما أن هناك دافع قوي لأن تكون الإجراءات المتخذة في البلدان التجريبية مصحوبة بـ "استراتيجية مشاركة على المستوى القُطري" مختلفة عن استراتيجية LEGS الأشمل ومضمنة فيها في الوقت ذاته. ويجب أن تتمحور هذه الاستراتيجيات حول نهج يهدف لإضفاء الطابع المؤسسي على الإرشادات والمعايير المرتبطة بالسياق في الوكالات الحكومية وغير الحكومية. وسيساعد هذا في ضمان الارتباط والكفاءة، ويخدم أيضًا أغراض تعزيز المشاركة والملكية. في إطار دعم هذه الجهود، خلص البحث إلى وجود قيمة كبيرة لتطوير إرشادات معينة متعلقة بكيفية ربط المعايير بالسياق، بهدف تأطير هذه العملية وتعزيز مستوى التوافق بشأن كيفية تطبيق العملية.

7 CaLP Dgroups هي منصة إلكترونية للنقاش ومشاركة المعلومات تربط المستخدمين بمجتمع يضم أكثر من 1000 فرد يعملون في مجال المساعدة النقدية والقسائم حول العالم. يوفر المنتدى مساحة غير رسمية للمنخرطين في المساعدات النقدية والقسائم لطرح الأسئلة ومشاركة الخبرات والموارد والتعلم. هناك مجموعات نقاش منفصلة باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

8 https://www.calpnetwork.org/library/.

3.2 إضفاء الطابع الديمقراطي على المعايير وتوطينها

3.2.1 على مستوى المجتمع المحلي

تتوفر المبادئ الأساسية للمشاركة المجتمعية بتأصيل عنصر المشاركة في LEGS كمعيار أساسي، واستخدام أداة مصفوفة تحديد الاستجابة التشاركية (PRIM) كأساس للتقييم الأولي ولتحديد الاستجابة. ويساعد تضمين عنصر المساواة بين الجنسين والمساواة المجتمعية كمسألة شاملة في التأكيد على أهمية فهم التأثير التفاضلي للأزمات على أفراد المجتمع المحلي المختلفين بناءً على تحليل الأدوار والحقوق والمسؤوليات. الجانب الذي لقي أقل قدر من الاهتمام في الإرشادات هو المسؤولية عن استخلاص التعليقات والشكاوى خلال جميع نواحي دورة المشروع، وهو يعتبر مكونًا أساسيًا في المساءلة تجاه الأشخاص المتأثرين. قد يعتبر هذا الجزء من المشاركة المجتمعية ضمنيًا، غير أن هناك قيمة للتعبير عنه بشكل صريح. هذه المسؤولية هي جزء أساسي من المعيار الإنساني الأساسي (CHS) الذي يجري تضمينه بشكل آخذ في التزايد في المعايير الإنسانية وقد حل بالفعل محل "المعايير الأساسية" السابقة في مشروع اسفير. توفر الخطة التي تتبناها LEGS لتضمين ملخص CHS في الكتيب خلال المراجعة التالية التوافق مع أعضاء HSP الآخرين، فضلاً عن أنها تعبر بوضوح أكبر عن الحقوق والمسؤوليات الرئيسة للمجتمعات المحلية المتأثرة.

3.2.2 على المستوى المحلي والدولي في البلدان التجريبية

تتسق الحاجة إلى ضمان التشاور مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية لأغراض مراجعة الكتيب مع إلغاء مركزية LEGS. يقتضي المبدأ الأساسي للتوطين بأن أفضل السبل لدعم LEGS يكون من خلال تشجيع الحصول على مدخلات أكثر تفصيلاً من الأطراف التي يُنتَوى التعامل معها على المستويين الوطني والمحلي. مع أخذ هذه المزايا في الاعتبار، تنطوي عضوية LEGS الخاصة بفريق عمل الزراعة ضمن المجموعة النوعية للأمن الغذائي على إمكانات هائلة.

3.2.3 خارج حدود البلدان التجريبية

مع الاعتراف بالتقدير الكبير الذي تناله LEGS واستخدامها في بلدان أخرى بخلاف البلدان التجريبية، يحظى النهج التكميلي الممكن اتباعه للتعامل مع هذه البلدان بقيمة كبيرة أيضًا. وقد يركز هذا أيضًا على اختيار وكالة بارزة، وتضمين LEGS على مستوى المجموعة النوعية (في البلدان التي تعمل بنظام المجموعات النوعية) واستخدام هذه المنصة للتعامل مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين المحليين والوطنيين.

3.2.4 كُتيب المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية

بناءً على المقترحات الموضحة أعلاه، تقتضي الضرورة اتخاذ قرار استراتيجي بشأن كيفية إبراز التوطين في الكتيب. يجب أن تتضمن التغيرات على الكتيب الإشارة إلى التوطين بشكل صريح، وتعزيز وضع أقوى بكثير لتنفيذ تدابير الاستجابة تحت قيادة السلطات الوطنية والمحلية، وتنفيذ تدابير الاستجابة من جانب المنظمات المجتمعية الوطنية والمحلية في المقام الأول. تقترح النتائج الموضحة في ورقة المناقشة وجوب مراجعة جميع فصول الكُتيب لإجراء تغييرات جوهرية مع ضمان التعبير بشكل ملائم عن التحولات الأكثر دقة في السلطة، والمطلوبة لتنفيذ التزامات التوطين الصادرة عن القمة العالمية للعمل الإنساني.

3.3 تنويع فرص التدريب

يسهم برنامج التدريب في إكساب LEGS المزيد من التقدير. ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن حضور برنامج تدريب المدربين الحالي يعتبر محدودًا، ينبغي على LEGS مراعاة اتباع الطرق لزيادة الوصول إلى فرص التدريب. ربما يكون ذلك من خلال التدريب الرسمي للمدربين على يد مدربين محليين معتمدين، وتوفير التدريب لتجديد المعلومات لمن تلقوا التدريب في الماضي، من خلال التوسُّع في استخدام جلسات توعية على مدى نصف يوم، أو تطوير طرق التعلم الإلكتروني والترويج لها.

وردت تعليقات مهمة حول أهمية ضمان أن يكون التدريب مراعيًا للسياق ليعبر عن الوضع السائد وأن يلائم الاحتياجات المحددة للمتدربين. كان من المهم أيضًا ضمان إمكانية إرفاق المتابعة بالتدريب، بهدف تعزيز قدر أكبر من المساءلة عن المعرفة واستخدامها.

وبالإضافة إلى زيادة الوصول إلى برنامج التدريب الرسمي لها، تبرز الحاجة لدراسة الفرص لاعتماد والترويج لطرق التعلم الإلكتروني المتعلقة بمعايير وإرشادات LEGS. ويعتبر التدريب على التعليم الذاتي عبر الويب طريقة بديلة لبناء القدرات يسهل الوصول إليها من قِبل الشركاء الوطنيين والمحليين ممن قد لا يقع الاختيار عليهم لتلقي التدريب الرسمي. يمكن إرفاق قاعدة بيانات أشمل تضم أمثلة ودراسات حالة بالنسخ الإلكترونية لمواد التدريب لتعزيز عملية ربط التدريب بالسياق، مثلما الحال في المناطق الرعوية أو الزراعية الرعوية. فيما يمثل هذا تحولاً عن النهج الحالي، فهو يعترف بالإمكانات المهمة لذلك في تعزيز المشاركة وزيادة الإقبال على المعايير والشعور بملكيتها.

3.4 توثيق الأدلة

اعتبرت بعض مبادرات المعايير ذات العضوية أو مجتمع الممارسة شديد التفاعل أن جمع الأدلة ونشرها قد لعب دورًا أساسيًا في كسب الاهتمام والمحافظة عليه، إلى جانب لعب دور عملي للغاية في دعم استخدام المعايير والسماح باستخلاص الدروس المستفادة عن طريق الترويج للممارسات الجيدة وإجراء المراجعات والتقييمات للبرنامج. ساد الشعور بأن هذه الأمور بالتحديد كانت مفيدة للأعضاء ذوي القدرات الأقل، مثل المنظمات المحلية والوطنية التي لا يمكنها الوصول إلى نفس الموارد المتاحة لنظيراتها الدولية. حصلت مبادرات المعايير التي استحوزت على أغلب مستودعات الوثائق الفعالة (المصاحبة لأدوات البحث الأكثر قوة) على مشاركة مهمة وخاصةً من العضوية الخارجية والمباشرة للخبراء العموميين والمستشارين والمُقيّمين في العمل الإنساني. ويتسع المجال لتعزيز نهج يستهدف إنتاج وتوثيق الممارسة لمساعدة LEGS على توسيع دورها في نشر والاحتفاظ بالأدلة حول الجوانب المختلفة من الإرشادات والمعايير. وتعتبر قائمة البيانات التي خضعت للمراجعة مؤخرًا والمتاحة عبر موقع LEGS الإلكتروني[9] مساهمة مهمة في هذا الصدد.

9 https://www.livestock-emergency.net/legs-impact-database/.

قائمة المراجع

أكيركار، س. وفاردواج، ر. (2018). دليل الممارسة الجيدة: تضمين مسألة إدماج كبار السن وذوي الإعاقات في السياسات والممارسات الإنسانية. برنامج بناء قدرات المُسنين وذوي الإعاقات، 2018.

تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني (2019). المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني

بروك (2020). الدروس المستفادة الأساسية والتأملات والإجراءات المستقاة من ورشة عمل LEGS.

كوب، س. وكيسيانجاني، إي. (2013). تقرير دراسة حول فاعلية الإرشادات والمعايير في الطوارئ الخاصة بالماشية في إثيوبيا وكينيا. ECHO وVetwork UK ومنظمة الأغذية والزراعة 2013.

فيذرستون، أ. (2019). إطار مراقبة أداء التوطين. شبكة NEAR.

جايلز، م.، باور، جي، ميويسن، ت. وأوساكا، س. (2019). ما الذي يجعل المعايير الدولية تنال اهتمام الهيئات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث؟ فرص وتحديات التعامل مع الهيئات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث. مشروع اسفير وكلية لندن للعلوم السياسية والاقتصادية، مارس 2019.

المجموعة النوعية العالمية للأمن الغذائي (2016). الخطة الاستراتيجية 2017-2019. برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ - INEE (2019). ربط المعايير الدنيا بالسياق.

LEGS (2018), LEGS المرحلة الرابعة: إضفاء الطابع المؤسسي على LEGS وتوطينها على المستوى العالمي والوطني، ملخص لاستراتيجية LEGS 2017-2022، خضعت للمراجعة يونيو 2018.

منظمة ميرسي كوربس منغوليا (2019). التقرير السنوي، يناير – ديسمبر 2018 ومنظمة ميرسي كوربس منغوليا (2020) التقرير السنوي، يناير – ديسمبر 2019.

المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي (2018). تعميم MERS داخل المنظمات الصغيرة – نهج إقليمي للمناقشات بين الأقران، غازي عنتاب، تركيا.

وزارة الزراعة والتنمية الريفية (2008). الإرشادات الوطنية للتدخلات الإغاثية المتعلقة بالماشية في المناطق الرعوية في إثيوبيا. وزارة الزراعة والتنمية الريفية، أديس أبابا.

لا يوجد مؤلف (2017). LEGS في إثيوبيا – من السير إلى الركض: خطة تنفيذ المرحلة الأولى، 2017 – 2019.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017). توطين الاستجابة: القمة العالمية للعمل الإنساني - تطبيق السياسة. سلسلة تحويل الالتزامات إلى أفعال.

مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (2019) سبل عيش اللاجئين والإدماج الاقتصادي، 2019-2023 المذكرة المفاهيمية للاستراتيجية العالمية.

واتسون، سي.، ريجاسا، ج.، وكاسي، ك. (2016). تقييم سريع للقدرات المؤسسية لتطبيق LEGS و"الإرشادات الوطنية للتدخلات الإغاثية الخاصة بالماشية في المناطق الرعوية في إثيوبيا" للاسترشاد بها في الاستجابة لظاهرة النينيو. USAID Feed the Future/ مشروع المعارفة والتعلم والتوثيق والسياسة الزراعية (AKLDP إثيوبيا) وتروكير.

LEGS
Vesey Farm
Little Clacton Road
Great Holland
Essex CO13 0EX
United Kingdom

coordinator@livestock-emergency.net

www.livestock-emergency.net

@TheLEGSProject

Featherstone, A. (2020). التماس أفضل السُبل: التوطين ومراعاة السياق المحلي وإضفاء الطابع المؤسسي. ورقة مناقشة حول المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية، المملكة المتحدة.

Livestock Emergency Guidelines and Standards © (LEGS) 2020

إخلاء المسؤولية: أصدر برنامج LEGS هذه المذكرة وأنتجها المؤلف بشكل مستقل. ويُرجى العلم بأن الآراء الواردة في المذكرة ليست بالضرورة معتمدة من قبل LEGS.

صورة الغلاف: تيم ليلاند